

البرلمان البلجيكي يناقش تعليق العلاقة مع السعودية لدعمها الإرهاب



تناولت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الفيدرالي البلجيكي، اليوم، اقتراحاً مقدماً من مجموعة "الخضر" المعارضة، ينص على تعليق أشكال العلاقات التجارية والاستثمارية كافة بين بلجيكا وال السعودية، في انتظار نتائج التحقيق حول طبيعة ومصدر الأموال السعودية القادمة إلى بلجيكا.

تقرير عباس الزين

تحذو بلجيكا حذو معظم الدول الأوروبية، التي عبدّت عن نيتها مراجعة علاقتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع السعودية، لا سيما بعد العدوان على اليمن، بالإضافة إلى تورط الرياض بإيصال أسلحة وذخائر للمجموعات الإرهابية في سوريا، وعلى رأسها تنظيم "داعش"، الذي تبني معظم العمليات الإرهابية في دول أوروبا، لا سيما بروكسل، خلال السنوات الأخيرة.

فقد اعترضت مجموعة "الخضر" على ما وصفته بالخطاب المزدوج الذي تتبعه الحكومة الفيدرالية البلجيكية، حول العلاقات مع السعودية. وانتقدت الرئيسة المشاركة لـ"الخضر" زاكية خطابي قيام وزير الخارجية البلجيكي، ديدье ريندرز، بربط مسألة بيع السلاح للسعودية بالحفاظ على الوظائف وفرص العمل في الشركات المصنعة للسلاح في البلاد، مناشدةً الوزير التوقف عن هذا الربط، وكاشفةً في الوقت عينه عن معلوماتٍ لديها، تؤكد أن بعض الأسلحة المصنعة في بلجيكا وقعت بأيدي مقاتلي تنظيم "داعش". وتحدث تقارير إعلامية كثيرة عن وجود أسلحة وذخائر أوردتها السعودية إلى المسلمين في سوريا، مصدرها المصنّع دول أوروبية من بينها بلجيكا. ومثال على ذلك، العثور على كمياتٍ كبيرة من

البندقية الهجومية البلجيكية "أف أن فال"، التي تمتلكها السعودية، في مخازن المجموعات الإرهابية في إدلب والغوطة الشرقية.

تبعد العلاقات الاستثمارية بين بروكسل والرياض متوجهةً نحو القطبيعة، على خلفية الدعم السعودي للإرهاب. فقد نقلت وسائل إعلام بلجيكية عن إدارة مرفأ أنفرس الواقع شمال البلاد تأكيدها أنها ألغت عرضاً استثمارياً ضخماً لشركة سعودية كبرى، كان من المفترض أن يقام في منطقة المرفأ المذكور. وكانت إدارة المرفأ قد أعلنت قبل عامين عن اتفاقها مع شركة سعودية على إقامة مشروع لمعالجة النفايات الكيميائية بقيمة 3.7 مليار يورو، مما أثار جدلاً واسعاً في حينها، بسبب شكوك حامت حول هوية مالك الشركة السعودية والصلات المحتملة له بتمويل منظمات إرهابية.